

بسم الله

الإستقراء

ناقص

غالبهم

(ظني)

تام

كلهم معرفة

(قطعي)

يقول الإمام الغزالي (الإستقراء إن كَانَ تَامًا رَجَعَ إِلَى النَّظْمِ الْأَوَّلِ وَصَلَحَ لِلْقَطْعِيَّاتِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَامًا لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا لِلْفَقْهِيَّاتِ) لِأَنَّهُ مَهْمَا وُجِدَ الْأَكْثَرُ عَلَى نَمَطٍ، غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الْآخَرَ كَذَلِكَ (المستصفى).

قال علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي (المتوفى: 885هـ): (هَذَا النَّوعُ الثَّانِي وَهُوَ الْإِسْتِقْرَاءُ النَّاقِصُ، وَهُوَ الَّذِي تَتَّبِعُ فِيهِ أَكْثَرُ الْجُزْئِيَّاتِ لِإثْبَاتِ الْحُكْمِ الْكُلِّيِّ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ جَمِيعِ الْجُزْئِيَّاتِ، بِشَرَطٍ أَنْ لَا يَتَبَيَّنَ الْعِلَّةُ الْمُؤَثِّرَةُ فِي الْحُكْمِ، وَيُسَمَّى هَذَا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ بِالْحَاقِ الْفَرْدِ بِالْأَعْمِ الْأَغْلَبِ، وَيَخْتَلَفُ فِيهِ الظَّنُّ بِاخْتِلَافِ الْجُزْئِيَّاتِ، فَكُلَّمَا كَانَ الْإِسْتِقْرَاءُ فِي أَكْثَرٍ، كَانَ أَقْوَى ظَنًّا.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي هَذَا النَّوعِ. فَاخْتَارَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، وَصَاحِبُ " الْحَاصِلِ "، وَالْبِيضَاوِيُّ، وَالْهِنْدِيُّ، وَغَيْرُهُمْ: أَنَّهُ حُجَّةٌ، لَكِنَّهُ يُفِيدُ الظَّنَّ لَا الْقَطْعَ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْجُزْئِيُّ مُخَالَفًا لِبَاقِي الْجُزْئِيَّاتِ الْمُسْتَقْرَأَةِ. اهـ التحبير شرح التحرير

يقول ابن النجار الحنبلي (المتوفى: 972هـ): " النَّوعُ الثَّانِي : اسْتِقْرَاءُ نَاقِصٌ ، وَهُوَ مَا أُشِيرَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (أَوْ) إِنْ كَانَ (نَاقِصًا) أَيَّ بَأْنٍ يَكُونُ الْإِسْتِقْرَاءُ (بِأَكْثَرِ الْجُزْئِيَّاتِ) لِإثْبَاتِ الْحُكْمِ الْكُلِّيِّ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ جَمِيعِ الْجُزْئِيَّاتِ ، بِشَرَطٍ أَنْ لَا يَتَبَيَّنَ الْعِلَّةُ الْمُؤَثِّرَةُ فِي

الْحُكْمُ (وَيُسَمَّى هَذَا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ (إِنْ حَاقَ الْفَرْدُ بِالْأَعْمِ الْأَغْلَبِ ، فَ) هُوَ (ظَنِّي) وَيَخْتَلِفُ فِيهِ الظَّنُّ بِاخْتِلَافِ الْجُزْئِيَّاتِ . فَكُلَّمَا كَانَ الْاِسْتِقْرَاءُ فِي أَكْثَرِ كَانَ أَقْوَى ظَنًّا " . اهـ شرح الكوكب المنير

يقول الشنقيطي : " وقد تقرر في الأصول أن **الاستقراء التام حجة بلا خلاف** ، وغير التام المعروف . « **بالحاق الفرد بالأغلب** » **حجة ظنية** ، كما عقده في مراقي السعود في كتاب (الاستدلال) بقوله: ومنه الاستقراء بالجزئي ... على ثبوت الحكم للكل " . اهـ أضواء البيان . وقال صاحب المراقي:

ومنه الاستقراء بالجزئي ***** على ثبوت الحكم للكل

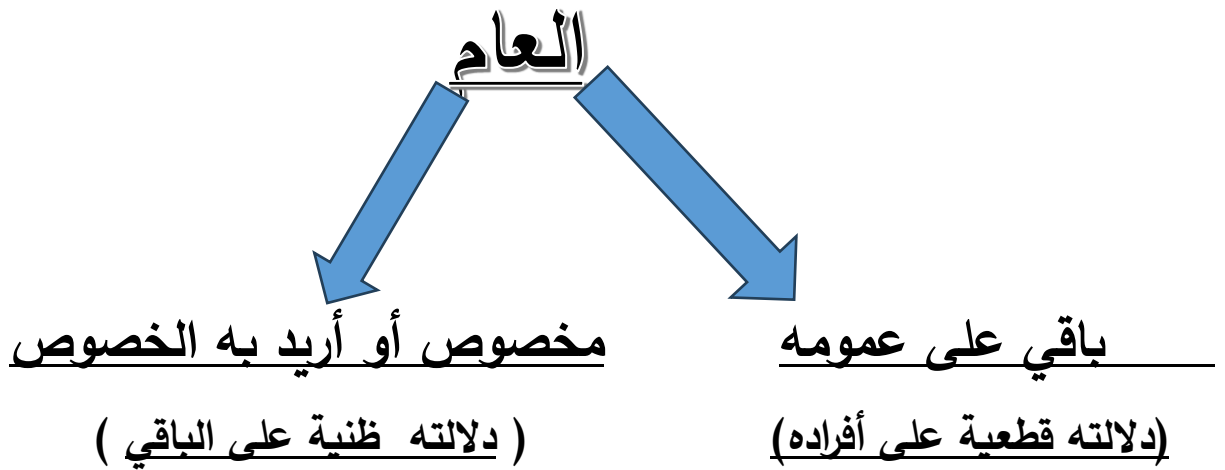
فإن يعم غير ذي الشقاق ***** فهو **حجة بالاتفاق**

وهو في **البعض إلى الظن** انتسب ***** يسمى لحوق الفرد بالذي غلب

ويقول الإمام الزركشي : (وَهُوَ الْمُسَمَّى فِي اصطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ بِ (الْأَعْمِ الْأَغْلَبِ) . وَهَذَا النَّوعُ اخْتَلَفَ فِيهِ ، **وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُعْبَدُ الظَّنُّ الْغَالِبُ ، وَلَا يُعْبَدُ الْقَطْعُ** . لِاحْتِمَالِ تَخَلُّفِ بَعْضِ الْجُزْئِيَّاتِ عَنِ الْحُكْمِ ، ...

وَلِهَذَا لَمَّا عَلِمْنَا اتِّصَافَ أَغْلَبِ مَنْ فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ وَصَفَهُمْ بِالْكَفْرِ **غَلَبَ عَلَى ظَنِّنَا** أَنَّ جَمِيعَ مَنْ نُشَاهِدُهُ مِنْهُمْ كَذَلِكَ ، حَتَّى **جَازَ لَنَا** اسْتِرْقَاقُ الْكَلِّ وَرَمْيُ السِّهَامِ إِلَى جَمِيعِ مَنْ فِي صَفِّهِمْ . وَلَوْ لَمْ يَكُنْ الْأَصْلُ مَا ذَكَرْنَا لَمَّا جَازَ ذَلِكَ (البحر المحيط

يقول ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى : (وكل حكم علق بأسماء الدين من إسلام وإيمان ، وكفر ونفاق ، وريّة وتهود ، وتنصر **إنما يثبت لمن اتصف بالصفات الموجبة لذلك** ، وكون الرجل من المشركين أو أهل الكتاب هو من هذا الباب) اهـ .



يقول بن عبد الكافي السبكي: (إن **العام** أنواع ، أحدها العام الذي أريد به العام حقيقة،
والثاني العام الذي أريد به غالب الأفراد ونزل الأكثر فيه منزلة الكل فهو مراد به العموم أيضا
". اهـ الإبهاج شرح المنهاج

قال الزركشي: "مسألة **الْعَامُّ إِذَا خُصَّ** فَإِمَّا أَنْ يُخَصَّ بِمُنْهَمٍ أَوْ مُعَيَّنٍ فَإِنْ خُصَّ بِمُنْهَمٍ كَمَا
لو قال: أَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ إِلَّا بَعْضَهُمْ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْأَفْرَادِ إِذَا مَا مِنْ فَرْدٍ إِلَّا
وَيَحْزُرُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُخْرَجُ لِأَنْ إِخْرَاجَ الْمَجْهُولِ مِنَ الْمَعْلُومِ يُصَيِّرُهُ مَجْهُولًا ". اهـ البحر
المحيط

ونقل الزركشي في البحر المحيط : (وَقَالَ صَاحِبُ " اللُّبَابِ " : ذَهَبَ عَامَّةُ أَصْحَابِنَا، وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ
إِلَى أَنْ يَبْقَى عَامًّا فِيمَا وَرَاءَ التَّخْصِصِ، وَيَصِحُّ التَّعَلُّقُ بِهِ، سَوَاءً كَانَ الْمُخَصَّصُ مَعْلُومًا أَوْ مَجْهُولًا،
وَلَكِنَّهُ مُوجِبٌ لِلْعَمَلِ لَا لِلْعِلْمِ، بِخِلَافِ مَا قَبِلَ التَّخْصِصُ عِنْدَنَا، فَإِنَّهُ قَطْعِيٌّ) اهـ

جاء في البحر المحيط : (التَّفْصِيلُ بَيْنَ مَا دَخَلَهُ التَّخْصِصُ، وَمَا لَمْ يَدْخُلْهُ، فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْهُ
يَبْقَى عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَمَا دَخَلَهُ بَقِيَ مَجَازًا، وَضَعُفَتْ دَلَالَتُهُ) اهـ

يفيدنا هذا العلم حينما تجد **لفظ عام** فعليك معرفة **نوعه ودلالته** على أفرادهِ حتى تعرف المعنى المقصود .. وستعرف الحق والعدل إذا وقع المخالف في ماذا خالفوك في قطعي ام ظني .. مثل العموم كالايات التي تخبرنا برسول يخاطب قومه (يا قوم) هل يقصدهم كلهم (**عام باقى على عمومهِ**) .. أم غالبهم فيكون (**عام مخصوص** أو أريد به الخصوص) .. وذلك بحسب السياق أو بمعرفة مراد المتكلم أو بحسب نوع الإستقراء الذي تحصلنا بها على المعلومة العامة فنعرف نقطة الخلاف وبعدها ينزل الحكم المناسب بالحق .

• **ثبت بالاجتماع مالا يثبت بالانفراد**

يقول السرخسي : (فقد ثبت بالاجتماع ما لا يكون ثابتا عند الأفراد في المحسوسات والمشروعات) اهـ (اصول السرخسي) .

يقول ابن حزم : " فان قال قائل : **فالجزء هو الكل أو هو غيره؟** ،

فالحقيقة أنه غيره، لأن الجزء قد يبطل ولا يبطل الكل ، فلو لم يكن غيره لما وجد دونه، وإنما **الكل** لفظة تسمى بها هذه **الأبغاض كلها** في حال اجتماعها) اهـ رسائل ابن حزم الأندلسي

مثلا **مجموع ألواح** //// عندما ننظر لسفينة أو باب متكون من مجموعة ألواح متجمعة **سنقطع** بكونها سفينة أم باب .. ولكن لو كانت الألواح متفرقة **فلن نقطع** بكونها ألواح باب أو سفينة ..

وعدم قطعنا **لا يؤثر ولا يلزم منه** في معرفتنا قطعاً لألواح السفينة متجمعة !!

فحكم الاجتماع قد لا يكون كحكم الإنفراد في الثبوت !!

مثال

عند النظر للمجموع حكمنا سيكون قطعيا



وعند النظر للإنفراد سيكون ثبوته بغالب الظن لوح باب أم لوح سفينة
ولن يؤثر الظن هنا في قطعنا في الصورة العامة للباب



فالمخالف هنا ليس كالمخالف هناك

الخلاصة :

بمباشرة قوم أو طائفة أو فرد = سنعلم حالهم بالإستقراء والإطلاع
 = الإستقراء التام سيفيدنا بعموم تام والإستقراء الناقص سيفيدنا بعموم مخصوص

= العموم التام (الذي مصدره الإستقراء التام) دلالتة على أفرادة قطعية
والعام المخصوص (الذي مصدره الإستقراء الناقص) دلالتة على أفرادة ظنية

= المخالف في أفراد العام التام الباقي على عمومه يخالف في معلومة قطعية .. والمخالف في أفراد العام المخصوص يخالف في غالب ظني .

عندما نقول من باشر القوم (علم حالهم) .. لابد أن نكون علمنا ماهو الحال الذي هم عليه في دينهم أو خلقهم أي ماهو معتقدهم ومايعبدون .. وهل المنكر العام فيهم مادي أو شعار يفعلونه في مكان أو زمان معين .. كسجود للشمس وقت الطلوع .. أو زيارة وثن في وقت معين ..

أو هو منكر لفظي وعقدي لا يعرف إلا حين الإستطلاع والسؤال أو المخالطة .. يفيدنا هذا حينما نريد ضرب مثل في الواقع العام الذي علمنا حالهم .. فلايصح أن نضرب مثل على عموم دين قوم في سوق على حال قوم يعتقدون في مسيلمة نبي أو عيسى عليه السلام إله .. فلن يظهرمنهم ماعلمناه عنهم عموما .. فنقع في جدل بالباطل أولا .. ونحسب أننا حاجبنا المخالف بإلزامه بعدم ظهور منكرهم أفرادا؟؟!!

والطامة أن ضرب هكذا أمثال تعود على الخبر العام والمعلومة العامة بالتكذيب

فيقال لصاحب المثل أين حكمك العام في الغالبية لم نره واقعا؟؟!!

فيلزمه أن يذهب بك لمكان أو زمان المنكر حيث علمنا من حالهم أنهم يفعلونه .. إلا إذا كان المنكر العام مثلا الخروج عراة في الطريق أو عدم الذهاب للحج أو ترك الصلاة حينها يصلح ذاك المثل لمحااجة المخالف فيه ... وهذا من أكبر ماأشتبته

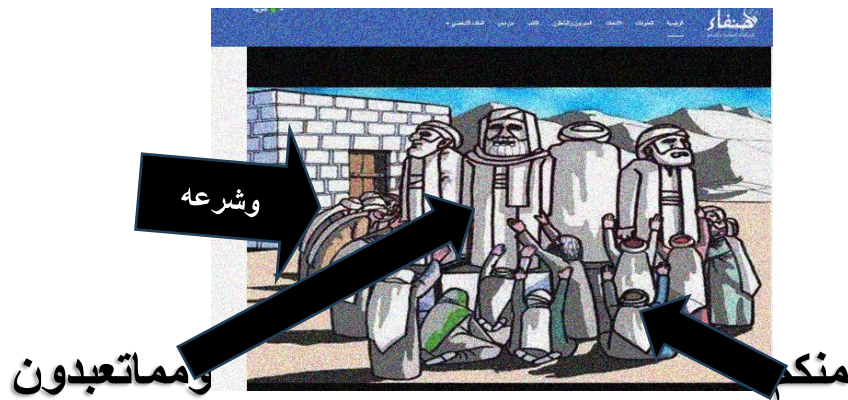
على البعض حتى ظن أن مخالفيه متناقضين وأنه قد حاجبهم بحق !!!

فللنتبه لهذا جيذا حتى لانضل ونظلم غيرنا !!

وبالله وحده التوفيق والهادية

الحنفية السمحةلا لكل إله باطل

لا لكل معبود باطل <وعابديه /> شرعه
لاسمع ولاطاعة (كفر به وبراءة وبغض لظلمهم)

نعم للإله الحق

خالق كل شيء ومليكه <وعابديه المخلصين /> وشرعه المطهر
له وحده حق السمع وطاعة

لا إله إلا الله وحده لا شريك له
 له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير

إستقراء حال عمومات

"الحنين إلى الماضي"

بالرصاص

بدوره، تحدث عضو المجلس الأعلى للقبائل المالي للنظام السابق، أشرف عبد الفلاح، عن الضحايا عدداً كبيراً كانت في السابق متواجدة لنظام معمر القذافي ومؤيدة ثورة 17 فبراير، إلى احتفالات هذا العام، على غرار عدد من أحياء العاصمة طرابلس ومدن صبراتة والزاوية غرب ليبيا، رغم تصميم منشورات لمنع أي مظاهر للاحتفال و التضييق المفروض على المحتفلين، مشيراً إلى تزايد مشاعر الحنين للماضي، بعد تدهور الأوضاع المعيشية والأمنية بالبلاد.



يستخدم ملف تعريف الارتباط Cookie
هات، رخصاً قرارية سياسة الخصوصية

زيتين السلفية

٧ س ٠

يا قوم اعقلوا .. اعقلوا بلا جنون!!!



مشاركة تعليق أعجبني

الجامعة العربية تطالب بتنفيذ قرار المحكمة العدل الدولية

اجتماع للمؤتمرين الدوليين في جامعة الدول العربية هو الغرض من الاجتماع برحب بمرافق منظمة العمل الدولية وينفذ طبق دعم دول عربية بالخبراء، عندما يتم التوقيع من مبادرة الجزائر لدرجة مجلس الأمن للتصديق.



طلعت جامعة الدول العربية، جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها مجلس الأمن، بتكليفات لعضواتها وتزعم إسرائيل، بتلقا جميع الدوائر المؤقتة الواردة في أمر محكمة العدل الدولية، والوقف الفوري لدولها بمرافقها عند التمتع للقانون، التزاماً بأمر المحكمة، جاء ذلك في بيان صادر عن الدورة غير العادية التي عقدتها المجلس العامة العربية على مستوى المؤتمرات الدائم، اليوم الأحد، برئاسة المغرب، في مقر إقامة الدبلوماسية بالعمارة المصرية بالقاهرة، بشأن موقف من الدوائر المؤقتة التي أقرت بها محكمة العدل الدولية في القضية التي رفعتها حزب إيفرغا ضد إسرائيل بتهمة قتل الأحرار في الوفاء بالتزاماتها بمعالجة منع حرية الإبداء الجامعة والدعالة عليها لعام 1948.

مرحب بمرافق العمل الدولية



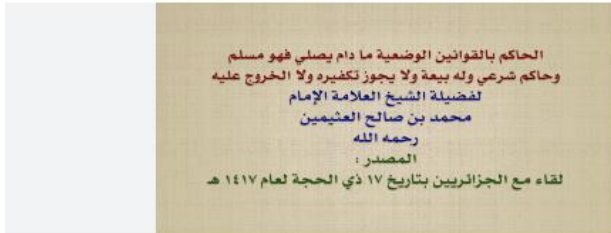
× : < >

YouTube



عبد الله السلفي - 1:31

ليبا تصدر قانوناً يجعل الشريعة مصدر التشريع



مشاهدة <

الشيخ ابن عثيمين : الحاكم بالقوانين الوضعية ما دام يصلي فهو مسلم وحاكم شرعي وله بيعة ولا يجوز تكفيره ولا الخروج عليه

تاريخ التحميل: 2017/04/04 - 2.13 ألف عدد مزارات المشاهدة - 66 عدد المعجبين



<<<<<<

هكذا تضرب الأمثال حين تنزيل العموم على الواقع وليس ضربه جدلاً في غير مأحكم العموم بسببه !!

